



بيان وفد الجمهورية اليمنية في المؤتمر الدولي
الثالث للمستوطنات البشرية Habitat III
Quito, Ecuador

17 – 20 October 2016

الدكتور / معين عبدالملك سعيد
نائب وزير الأشغال العامة والطرق

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بداية ان اتقدم اليكم ولأعضاء مكتبكم الموقر بالتهنئة لترأسكم اعمال المؤتمر و اؤكد لكم على دعم وفد بلادي المستمر وثقتنا في قيادتكم الحكيمة لأعمال المؤتمر .

السيد الرئيس،

مثل العام 2015م علامة فارقة في تاريخ العمل المتعدد الاطراف، حيث تم التوافق على 4 اتفاقيات تاريخية تمثل اللبنة الرئيسية لمشروع متعدد الاطراف للنهوض بالبشرية وتوفير الحياه الكريمة للفئات الاكثر فقراً حول العالم، وهي :
إطار عمل سانداي للحد من اثار الكوارث ، خطة عمل اديس ابابا لتمويل التنمية ، اجندة التنمية للعام 2030م، اتفاقية باريس للتغير المناخي.
وفي عامنا هذا فإن انعقاد المؤتمر الدولي الثالث للمستوطنات البشرية يمثل أهمية بالغة لاستكمال البناء المؤسسي اللازم من خلال الأجندة الحضرية الجديدة بما يدعم تنفيذ الأهداف العظيمة المتضمنة في أجندة التنمية للعام ٢٠٣٠ وعلى رأس تلك الأهداف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

السيد الرئيس،

يمثل معدل النمو السكاني المرتفع في بلادي والذي يصل الى أكثر من ٣٪ سنويا بالإضافة الى تركيز ٧٠% من السكان في المناطق الريفية والنائية ، وتوزع سكان البلاد على ١٣٠ ألف قرية ومستقرة

وتجمع سكاني في البلاد عوائق تفاقم من التحديات التي تواجهها الحكومة في سبيل توفير البيئة الحضرية اللائقة.

كما ان موجات الهجرة الكبيرة الى المدن التي يُسببها تركيز الانشطة الاقتصادية فيها، تمثل عبئاً كبيراً ومتعاضلاً تعجز عن مواكبتها الخطط الوطنية المحدودة ويصبح معها من الصعب توفير الخدمات الرئيسية اللازمة من مدارس ومستشفيات ومصادر الطاقة فضلاً عن توفير المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي وغيرها من متطلبات البنية التحتية .

السيد الرئيس،

تشكل الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والاعاصير التي تضرب بلادنا من حين الى آخر وكان آخرها الاعصاران ميج وتشيبالا في العام الماضي مشكلةً اضافية خطيرة تستدعي المزيد من الجهد والامكانيات.

وفي هذا الصدد فقد وقعت بلادنا مؤخراً على اتفاقية باريس للتغير المناخي واذ نعرب عن تفاؤلنا مع دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ مطلع الشهر المقبل، وبالرغم من ان الانشطة الصناعية في الدول المتقدمة هي المتسبب الاكبر في ظاهرة التغير المناخي، الا ان الدول النامية والدول الأقل نمواً هي من تدفع الثمن الاكبر للآثار الناتجة عن هذه الظاهرة، ولذا ندعو مجدداً الى تحمل المسؤولية المشتركة والمتفاوتة الأعباء بحسب امكانيات الدول.

السيد الرئيس،

سعت حكومة الجمهورية اليمنية للاستجابة لكل تلك التحديات والمخاطر و قامت بإعداد الرؤية الاستراتيجية للعام ٢٠٢٥ وكذا الخطط الخمسية للتنمية بالإضافة الى إصدار التشريعات الوطنية الناظمة لعملية التحضر وبرزها قانون التخطيط الحضري في العام ١٩٩٥م، وبالرغم من تلك الجهود الا ان الوضع مازال يستدعي الكثير من الإمكانيات الغير متوافرة وأهمها التمويل وبناء القدرات الوطنية اللازمة.

كما أن الأوضاع الخاصة بسبب الحروب والنزاعات نتيجة الانقلاب المسلح على الحكومة وعدم الاستقرار السياسي والاداري نتيجة لذلك، انعكست على مسار التنمية بشكل عام ومثلت كارثة أخرى كان من آثارها ان وصلت الأوضاع الى حافة الانهيار على كل المستويات.

فبعد ان قطعت الحكومة اشواطاً كبيرة في سبيل تحقيق أهداف الألفية للتنمية وتبني إصلاحات جوهرية في مؤسسات الدولة بعد حوار وطني شامل ومشروع دستور جديد تحت رعاية الأمم المتحدة يعزز من قيم الديمقراطية والشفافية والحكم اللامركزي الذي يضمن عدالة التنمية والمشاركة الفاعلة للمرأة والشباب ها نحن اليوم نرى انفسنا نكافح للتخفيف من الأعباء الانسانية ولإيصال مواد الإغاثة اللازمة والبحث عن تمويل لإعادة إعمار المدن المنكوبة والمتضررة من النزاع.

السيد الرئيس،

حين نتحدث عن الهدف الأشمل لأجندة التنمية وهو ضمان التنمية المستدامة للجميع فإن ذلك حتماً يعني الا يتخلف أحداً عن الركب وخاصةً الدول الأقل نمواً. فكما تعلمون جميعاً فإن هذه الدول التي يعيش فيها ما يقارب ٩٥٤ مليون إنسان (ما يعادل ١٣ ٪ من سكان العالم) يشكل الناتج الاجمالي لها مجتمعةً فقط ٢٪ من اجمالي الناتج الاجمالي العالمي. ولتصحيح هذا الخلل ينبغي علينا جميعاً التركيز على كيفية دعم هذه الدول والنهوض بها لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة عبر تعزيز انتاجية المدن وحماية الثروات الطبيعية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

وإذا ما أخذنا في الحسبان ان ثلثي هذه الدول عاشت او مازالت تعيش مرحلة الصراع فإننا بذلك نكون قد وضعنا ايدينا على السبب الرئيسي للتخلف.

فنحن نعلم جميعاً انه لا تنمية بدون امن واستقرار ولكن ايضاً لن يكون هناك امن واستقرار بدون تنمية . ولذا ومن هذا المنبر اجدد الدعوة الى مجتمع المانحين لبذل المزيد لمساعدة الدول التي تعيش اوضاعاً خاصة بسبب الصراعات السياسية او الكوارث الطبيعية ومساعدتها في استكشاف قدراتها الكامنة عبر دعم برامج التعليم والصحة ومكافحة الفقر وبناء القدرات لتخطيط وإدارة مستقرات بشرية متكاملة

ومستدامة ومنتجة بما يضمن عدالة التنمية اجتماعيا وجغرافيا وتيسير الوصول إلى الخدمات الأساسية باعتبار ذلك العامل الأساسي لبناء السلام والحد من النزاعات والصراعات الداخلية.

السيد الرئيس

ختاماً

يؤكد وفد بلادي مجدداً على دعمه التام لكم ولأعضاء المكتب متمنياً لكم التوفيق والنجاح في ادارة أعمال المؤتمر للخروج بالنتائج المرجوة.

وشكراً